Journal of Al-Quds Open University for Humanities & Social Studies No – (65) .July 2024
https: //journals.qou.edu/index.php/jrresstudy
E-ISSN: 2616-9843/ P-ISSN: 2616-9835

Jordan's Disengagement from the West Bank in 1988 - Reasons and Consequences

Mr. Mohammad Khalifa Al-Shakhanba*[1], Prof. Muhannad Ahmed Mubaydeen[2]

1PhD student, Department of History, University of Jordan, Amman, Jordan.
Oricd No: 0009-0005-9845-1524
Email: shakanbamohammad@gmail.com

2Professor, Department of History, University of Jordan, Amman, Jordan.
Oricd No: 0000-0002-7513-8819
Email: Mohannad974@yahoo.com

Received:
26/09/2023

Revised:
26/09/2023

Accepted:
18/12/2023

***Corresponding Author:**
shakanbamohammad@gmail.com

Citation: Al-Shakhanba, M. K., & Mubaydeen, M. A. Jordan's Disengagement from the West Bank in 1988 - Reasons and Consequences. Journal of Al-Quds Open University for Humanities and Social Studies, 6(65). Retrieved from https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/4587

DOI: 10.33977/0507-000-065-001

2023©jrresstudy. Graduate Studies & Scientific Research/Al-Quds Open University, Palestine, all rights reserved.

- **Open Access**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract

Objectives: This study focuses on the decision to disengage Jordan from the West Bank in July 1988. It addresses the pivotal moments of competition between the Hashemite Kingdom of Jordan and the Palestine Liberation Organization (PLO) regarding the representation of the Palestinian people following the aftermath of the 1967 war, the events of September 1970, and the ramifications of the Rabat Summit in 1974. The study also elucidates the impact of the Palestinian uprising in 1987 on King Hussein's decision to reconsider the future of the West Bank

Methodology: This study employed a descriptive historical approach, gathering material from original sources and analyzing along with presenting the information to the best extent possible.

Results: The study concluded that the Palestinian Liberation Organization successfully pressured Jordan regarding the decision to disengage from the West Bank.

Conclusion: The study found that the decision to disengage had significant social, economic, and administrative implications for the inhabitants of both the West Bank and Jordan.

Keywords: Jordan, Palestine, West Bank, Palestine Liberation Organization, disengagement decision.

قَرارُ فَكِّ الارتِباطِ الأردُنِيِّ مَعَ الضِّفَّةِ الغربِيَّةِ عام 1988م – الأَسْبابُ وَالتَّداعِيَات

أ. محمد خليفة الشخانبة*[1]، أ. د. مهند أحمد مبيضين[2]

[1]طالب دكتوراة، قسم التاريخ، كلية الأداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

[2]أستاذ دكتور، قسم التاريخ، كلية الأداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الملخص

الأهداف: تركِّز هذه الدراسة على قرار فكِّ الارتباط الأردنيّ مع الضفة الغربيَّة في تمّوز (1988م)؛ حيث تعالج محطات التنافس بين المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة ومنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة على تمثيل الشعب الفلسطينيّ بعد حرب (1967م)، وأحداث أيلول (1970م)، وتداعيات قمة الرباط (1974م). وتوضِّح الدراسة تأثير الانتفاضة الفلسطينيّة عام (1987م)، على قرار الملك الحسين بشأن إعادة التفكير في مستقبل الضفة الغربية.

المنهجيَّة: اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخيّ والوصفيّ والحليليّ، الذي يقوم على جمْع المادَّة من مصادرها الأصليّة، والعمل على توظيفها من خلال صياغة المعلومات وعرضها وتحليلها قدر الإمكان.

النتائج: خلُصت الدِّراسة إلى أنَّ منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة نجحتْ في الضغط على الأردن بشأن قرار فكِّ الارتباط مع الضفة الغربية.

الخُلاصة: توصَّلت الدراسة إلى أنَّ قرار فكِّ الارتباط أثَّر على الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والإداريَّة لسُكّان الضفتيْن.

الكلمات المفتاحية: الأردن، فلسطين، الضفة الغربية، منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة، قرار فكّ الارتباط.

المقدمة

كانت وحدة الضفتيْن عام 1950م نموذجاً عربياً فريداً؛ حيث نادتْ بالملك عبدالله الأول ملكاً دستورياً على فلسطين والأردن، لكن تطورات الحالة الفلسطينية، ومسألة التمثيل الفلسطينيّ بعد حرب 1967م، وتداعيات قمة الرباط عام 1974م، ومواقف النخبة الفلسطينية التي طالبتْ بحقِّ التمثيل، دفعت بالأردن إلى إصدار قرار فكِّ الارتباط الذي ترك أثاره السياسية والاجتماعية والقانونية على الشعبيْن: الأردنيّ والفلسطينيّ.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في أنَّها ما زالت تشكِّل حالة من الجدل لدى الجانب الأردنيّ والجانب الفلسطينيّ إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى تحسُّس بعض الدوائر الحكوميَّة والشخصيَّات السياسيَّة، وتردُّدها من إعطاء أيَّة معلومات تتعلَّق ببعض جوانب الدراسة. ممَّا استدعى القيام بإعداد دراسة تاريخية تحليليّة عنه. ويحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما هي الأسباب التي دفعت الملك الحسين لإعادة التفكير بمستقبل الضفة الغربية؟ وهل منظمة التحرير الفلسطينية كان لها دوْرٌ في قرار فكِّ الارتباط؟ وهل أثر القرار على الحياة الاجتماعية والسياسية والإدارية لسكان الضفتيْن؟

أهداف الدِّراسة

هدفت هذه الدراسة في التركيز على الظروف والأحداث التاريخية والسياسية التي أدّت إلى اتخاذ قرار فكِّ الارتباط من قِبَل المملكة الأردنية الهاشمية اتجاه الضفة الغربية، كما هدف البحث إلى دراسة تأثير نتائج قرار فكِّ الارتباط على سكان الضفتين، والتعرف على طبيعة إجراءات الحكومة الأردنية في تنفيذ تعليمات تغيير بعض القوانين الأردنية.

أهميَّة الدِّراسة

تتمثل أهمية الدراسة في إظهار الظروف والدوافع لاتِّخاذ قرار فكِّ الارتباط في تموز (1988م)، بخاصّة أنَّ الدراسات الحديثة حول قرار فكِّ الارتباط قليلة وغير كافية. وجاءت أهميَّة الدراسة أيضاً بأنَّها عرضت وثائق جديدة، بخاصَّة تلك التي تتعلَّق بالنتائج التي ترتَّب عليها القرار، كما إنَّني قمْتُ بمقابلة شخصيَّة مع عدنان أبو عودة أحد صنَّاع القرار آنذاك، وهو ما ساعد الباحث في الحصول على معلومات جديدة وقيِّمة حول موضوع الدراسة.

إجراءات الدراسة

هناك أسباب عديدة دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع، كان من أبرزها قلَّة الدراسات التاريخية السابقة المتعلقة بموضوع قرار فكِّ الارتباط الأردنيّ مع الضفة الغربية، باستثناء بعض المراجع القليلة، مثل: رسالة فكِّ الارتباط الأردني سنة (1988م) للباحثة سحر الكباريتي، وقد نشرتْ عام (1996م)، في كلية السياسة، الجامعة الأردنية، وتضمَّنت الرِّسالة أربعة فصول ومقدِّمة وخاتمة. وتطرقت الباحثة في الفصل الأول منْ خلال تمهيد يبحث في نظريات السياسة الخارجية من حيث البعد الجيوسياسي والديمغرافي والاجتماعي والإنساني، أمَّا الفصل الثاني فقد تناول العلاقات الأردنيَّة – الفلسطينيَّة منذ تأسيس إمارة شرق الأردن حتى الوحدة بين الضفتين. وخُصِّص الفصل الثالث للعلاقات الأردنية منذ تسلُّم الملك الحسين سلطاته الدستورية حتى قرار فكِّ الارتباط (1952–1988)، وبيَّن الفصل الرابع قرار فكِّ الارتباط القانوني والإدراي مع الضفة الغربية عام 1988م.

أهمّ المصادر والمراجع:

أمَّا المصادر التي أسهمتْ في إتمام هذه الدراسة فهي متنوِّعة، من أهمِّها الوثائق الصادرة عن الحكومة الأردنية، وشملت: وثائق دائرة شؤون فلسطين التابعة لوزارة الخارجية الأردنية، ووثائق مجلس الوزراء الأردني المنشورة في الجريدة الرسمية، وعدد من الوزرات المختلفة، وتأتي أهميَّة تلك الوثائق لاحتوائها على تعليمات وأخبار وإجراءات تتعلق بقرار فكِّ الارتباط الأردني مع الضفة الغربية.

منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخيّ الوصفيّ، الذي يقوم على جمع المادة من مصادرها الأصليّة، كالوثائق والصحف والمذكّرات الشخصيّة وغيرها، ثمّ تصنيف المعلومات ونقدها وتمحيصها ومقارنتها وتفسيرها، والعمل على توظيفها من خلال صياغة المعلومات وعرضها وتحليلها قدر الإمكان.

التمهيد

أدَّت هزيمة العرب في حرب (1948م)[2]، إلى تعميق الانقسامات والخلافات بين عدد من الدول العربية كالأردن، ومصر، وسوريا؛ لأسباب عدَّة، منْ أبرزها: السعي إلى تبرير الهزيمة والتخاذل العسكري، كما أصدرت جامعة الدول العربية[3]، قراراً في كانون الثاني (1948م) بمنع ضمِّ أيِّ جزْءٍ منْ فلسطين إلى دولة عربية، على أن يختار الفلسطينيون بعد تحريرها الحكومة التي تُمثلهم (محمد، 1979). وفي (23-9-1948م)، وافقت جامعة الدول العربية على إعلان الهيئة العربية العليا التابعة لها بإنشاء حكومة عموم فلسطين، واعْتبرت هذه الحكومة الممثل الشرعي الوحيد لإنقاذ البلاد من الخطر الصهيوني، وكان مركز الحكومة غزة، وتمَّ عقد أول مؤتمر لها بتاريخ (1-10-1948م)؛ من أجل ترسيخ الحكومة الفلسطينية، وإعلان استقلال فلسطين بحدودها الدولية، على أنْ تكون ذات سيادة (الشناق، 2012) بزعامة أحمد حلمي عبد الباقي[4]، وأيَّده الحاج أمين الحسيني.[5] رحبت أغلب الدول العربية بهذه الحكومة، لكن الملك عبدالله الأول لم يوافق على تأسيسها؛ ولعل ذلك يعود إلى عدَّة أسباب، منها: أنَّ حكومة عموم فلسطين جاءت إقراراً لقرار التقسيم الذي حاربه العرب قبل (15-5-1947م)، ولإدراكه أنها غير قادرة على حماية الأجزاء المتبقية في فلسطين واسترجاع الأجزاء المغتصبة، وأنَّ سكان فلسطين أنفسهم سواء كانوا في الضفة الغربية أو الذين نزحوا إلى الضفة الشرقية لم يؤيِّدوا فكرة تلك الحكومة؛ لكيانها الهزيل وضعفها، وخشية ضياع بقيَّة أراضي فلسطين، وكذلك لعدم ثقتهم بالقائمين عليها (محافظة، 2005).

تزامناً مع أول اجتماع لحكومة عموم فلسطين، عُقد مؤتمرٌ فلسطينيٌّ في عمَّان برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي – أبرز المعارضين للحاج أمين الحسيني– وفيه عُرض على الملك عبدالله الأول تفويضه تفويضاً مطلقاً للدفاع عن القضية الفلسطينية حتى الوصول إلى الحلِّ الذي يراه مناسباً، لمصلحة الأمة والبلاد (الوثائق الهاشمية، 1998)، كما طالب مؤتمر عمَّان التمتُّع بحقوق الحماية البريطانية ضمن المعاهدة التي تجمع بين الأردن وبريطانيا على الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية)، ولعلَّ مطالبهم في الوحدة مع المملكة الأردنية الهاشمية؛ تعود إلى الاستقرار الذي شهده الأردن آنذاك، وقوة جيشه الذي أثبت جدارته في حرب (1948م)، وبحكم العلاقات الاجتماعية بين الضفتين، خصوصاً بعدما لجأ الكثير من الفلسطينيين إلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية (الشناق، 2012).

طالب المؤتمرون بعد استشارة أهل الرأي من عرب فلسطين بعقد مؤتمر فلسطينيّ في مدينة أريحا للبحث في مصير البلاد، وعقد المؤتمر في (1-12-1948م) بزعامة محمد علي الجعبري[6]، وضمَّ نخبةً من الأعيان وشيوخ القبائل ومندوبي غرف التجارة ورؤساء البلديات والهيئات واللجان والجمعيات، وبحث المؤتمر أوضاع القضية، فوجد أنَّ خطورة الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين قد وصلت حداً يتطلب العمل على مستقبل فلسطين ومصيرها، ولذلك قرر المؤتمر ما يأتي (الوثائق الهاشمية، 1998):

1. تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة، وأنْ يبايع المؤتمر باسم عرب فلسطين جلالة الملك عبدالله الأول ملكاً دستورياً على البلاد.
2. شكر الدول العربية، ودعوتها لمواجهة الخطر الصهيوني، وأن فلسطين جزءٌ لا يتجزأ من الكيان العربي.
3. المطالبة بعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم في فلسطين، وتقديم المساعدات لهم.
4. تقديم اقتراح لجلالة الملك عبدالله الأول بوضع نظام انتخاب لتمثيل مدن فلسطين.

وافق مجلس الوزراء الأردني على قرارات مؤتمر أريحا، وأعلن أنّ الحكومة تقدِّر رغبة الشعب الفلسطيني، فيما يتعلق بتوحيد الضفتيْن، وترحب بها دستورياً، كما أخذت الحكومة الأردنية على عاتقها مهمة تحرير فلسطين من الكيان المغتصب، وبأنْ تسعى إلى حلِّ القضيَّة في أقرب وقت (الشناق،2012).

- **أولاً: الظروف الممهّدة لقرار فكِّ الارتباط في تموز (1988م).**

لم يكن قرار فكِّ الارتباط مع الضفَّة الغربيَّة وليدَ الساعة؛ بل كان حصيلة تطورات كبيرة بدأت منذ عام (1964م)، حيث إنَّ الملك الحسين لم يكن راضياً عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن ضغوط بعض الدول العربية، وطمأنة رئيس المنظمة أحمد الشقيري[7]، وتصريحاته بأنَّها لنْ تمارس أعمالاً ضدَّ الحكومة الأردنية، ولنْ تمَسَّ بالسيادة على الأردنيين منْ أصلٍ فلسطينيّ، جعلت الملك الحسين يقبل بذلك (الشقيري، 1971).

رفض الملك الحسين، في المؤتمر أي إشارة إلى الكيان الفلسطيني، وقبل بتقرير مصيره بدل "الكيان" لكن سارع الشقيري بتهدئة الأردنّ، قائلً: "إنَّ الكيان الفلسطينيّ ليس حكومةً، ولا يمارس أيَّة سيادة، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، وإنَّما هو تنظيمٌ للشَّعب الفلسطينيّ، يتعاون مع جميع الدول العربية" (الشقيري، 1971)، وكان الهدف من ذلك طمأنة الملك الحسين.

ونتيجة لذلك عُقد مؤتمرٌ في القدس بتاريخ (28–5–1964م)، وافتتحه الملك الحسين وأمين جامعة الدول العربية، وتقرر عن المؤتمر إنشاء الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ الذي تضمَّن شرعيَّة المنظَّمة في تحرير فلسطين، وفي المقابل اشترط الملك الحسين على الشقيري ألّا يقوم بتسليح أعضاء المنظَّمة، وعدم فرض سيادتها على الضفة الغربية(الملك حسين، 1987).

قَبِلَ الملك الحسين بقرارات المؤتمر العربي الأول مُكرَهاً؛ ولذلك بدأ الصدام بين وجهتي نظر متناقضتين، وجهة نظر أردنيَّة، تعتقد بأنَّها تمثل الشعب الفلسطيني، على أساس وحدة الضفتين عام (1950م)، وحصول الفلسطينيّين في الأردن على الجنسيَّة الأردنيَّة وحقوق المواطنة، وبين وجهة نظر، منظَّمة التحرير الفلسطينيّة التي كانت تعتقد بأنَّ لها الحقَّ في تمثيل الشعب الفلسطيني، حسب قرار القمة العربية في القاهرة عام (1964م)، بأهمية وجود كيان فلسطينيّ مُستقلّ، يتصدَّى لإسرائيل ومخطَّطها ضد القضية الفلسطينية (أبو ركبة، 1974).

ولعلَّ من أبرز مظاهر الصِّدام بيْن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينيّة ما حصل في أيلول عام (1970م)؛ حيث بدأت الاشتباكات العسكرية بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية، ويعود أسباب الصدام بينهم هو قيام المنظمات الفدائية بعمليات خاطفة ضدَّ العدو الإسرائيلي، من الأردن وسوريا ولبنان، ما جعل الجيش الإسرائيلي يقتحم منطقة الكرامة الأردنية، وكردة فعل للهجوم الإسرائيلي قاوم الجيش الأردني والفدائيون الهجوم عليها ودارت معارك كبيرة، تكبّدوا خلالها خسائر جسيمة، لكن بعد ما أنزلوا إصابات عديدة غير متوقعة في صفوف الإسرائيليين (الصايغ، 1987). كما قام الفدائيّون بأعمال غير مشروعة داخل الأراضي الأردنية؛ إذ بدأوا بتنظيم الفلسطينيّين داخل المدن والمخيمات والقرى، وطرحوا شعار "السلطة للمقاومة" (الموسى، 1969)، كما قامت تلك المنظمات بمحاولة اغتيال فاشلة للملك الحسين تبعها قتال عنيف؛ ما أدّى إلى خروج المقاومة الفلسطينيَّة من الأردن عام (1971م) (الملك حسين،1987).

وحاولت الحكومة الأردنية تجاوز أحداث أيلول بإعادة النظر في العلاقة الأردنية الفلسطينيّة، واقترحت حلاً يعطي الفلسطينيّين هويتهم السياسية، ويبقي على صلاتهم بالأردن من خلال مشروع (المملكة العربية المتحدة عام 1972)، وكان يهدف المشروع لإعادة الوحدة الأردنية– الفلسطينية (وحدة الضفتيْن 1950م)، وحلّ القضية الفلسطينية بالطرق السلمية، والضغط على الجانب الإسرائيلي من خلال الدعم العربي والدولي، لعقد مؤتمر سلام في الشرق الأوسط يضمن عودة الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم(242)؛ أي الأرض مقابل السلام، وبالتالي، إقامة الدولة الفلسطينية (الشرعة، 1972). ولكن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت المشروع، وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن بسببه، وعاش الأردن في عزلة سياسية عربية لم يخرج منها إلا بمشاركته الرمزية في حرب رمضان عام (1973م).

ومن مظاهر الصدام بين الأردن والمنظمة ما حصل في الرباط عندما عقد مؤتمر القمة العربي السابع في (26/29–10–1974م)، الذي يُعدُّ نقطة تحوُّل مهمَّة في تاريخ علاقة الأردن بالضفة الغربية؛ إذ برزت منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعيّ وحيد للشعب الفلسطيني، وهو ما دفع المنظمة بالشعور بالتحرر من الوصاية العربية عليها، وبالتالي، مساعدتها في ميدان العمل السياسي لتصبح أكثر حرية، ووافق الأردن مضطراً على هذا القرار لمسايرة الإجماع العربي (محافظة، 1998).

أكّد عدنان أبو عودة[8]" أنّ قرار مؤتمر الرباط حولَ الضفة الغربية من أرض أردنية محتلة إلى أرض متنازع عليها بين قوتيْن: الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي، أتيحت الفرصة لإسرائيل بالمماطلة بتسليم الضفة الغربية، وكسب الوقت والزمن لبناء مستوطنات صهيونيَّة داخل الضفة الغربية؛ لأنَّ إسرائيل تقوم على ركيزتين: الأرض، وقد احتلتها عام (1967م)، والسكان؛ فقرار مؤتمر الرباط أعطى إسرائيل وقتاً كافياً لبناء مستوطنات صهيونية؛ أي أصبح هناك عدم توازن في السكان" (أبو عودة، 2019، مقابلة شخصية).

وعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى – انتفاضة الحجارة – في (9–12–1987م)، أخذ الصدام بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية منحى آخر؛ فالانتفاضة خرجت ضدَّ إسرائيل ولكن في الوقت نفسه هددت الوجود الأردني في الضفة الغربية، كما قفزت الانتفاضة بالقضية الفلسطينية من آخر الاهتمامات الدولية لتحتلَّ الصدارة على المستوى العالمي، وأصبحت

مطروحة للحلِّ على أساس حقِّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني (أبو ركبة، 2017). واغتنمت منظمة التحرير هذه الفرصة لتعزيز مكانتها على الصعيديْن: العربي والدولي، وكسب اهتمام العالم بالقضية الفلسطينية، وعزل إسرائيل (Aron,1989)
كان لانطلاق الانتفاضة الفلسطينية دوْر بارزٌ وحاسمٌ في إعادة التفكير بمستقبل الضفة الغربية، وشكلت الانتفاضة رافداً أساسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية لإجبار الأردن على اتخاذ القرار؛ فقد كانت الانتفاضة الفلسطينية القشة التي قصمت ظهر البعير؛ كونها مثلت الرغبة الفلسطينية في الانفصال عن الكيانية الأردنية، وإقامة دولتهم المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنّ قيادة الانتفاضة الموحدة أصدرت بياناً بتاريخ (27–1–1988م)، اتهمت فيه النظام الأردني بالعمالة، وأنَّ دوْر الأردن مشبوه ويحاول استغلال الانتفاضة العظيمة، وأعلنت محاربة أيَّة مبادرة يكون الأردن طرفاً فيها، وأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والمتحدث الرسمي باسم الشعب الفلسطيني (البرغوثي، 2008).
وقد هاجمت قيادة الانتفاضة الفلسطينية في بيان آخر فكرة الوحدة بين الضفتين، واتهمت الأردن بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية في استمرار الاحتلال بتاريخ (11-3-1988م)، وناشدت فيه الشعب الفلسطيني بتصعيد الضغط الشعبي ضدَّ الاحتلال والمستوطنين، وضدَّ المتعاونين مع النظام الأردني (أبو ركبة، 2017،). ويبدو أنّ الأردن أحد المتضررين من الانتفاضة الفلسطينية؛ وذلك بسبب تمكّن الانتفاضة بعد اتساع نضالها واستمرارها من الإطاحة بالخيار الأردني إلى حدٍّ كبير؛ بل تمكّن من الإطاحة بكلِّ محاولات الأردن في تمثيل الشعب الفلسطيني (مقبل، 2007).
ويظهر من خلال بيانات الانتفاضة أنّ القيادة الموحدة في بياناتها دعمت منظمة التحرير الفلسطينية، في حين أنّ الأردن كان يراهن على أنّ المنظمة أصبحت ضعيفة وبعيدة عن الشعب الفلسطيني، وأنَّه بإمكانه تمثيل الشعب الفلسطيني، ولكنْ تغيَّرت الموازين عندما أعلنت الانتفاضة وقيادتها بإنهاء العلاقة بين الأردن والضفة الغربية، مما أدّى إلى قيام الحكومة الأردنية بإجراء استطلاع للرأي لسكان الضفة الغربية لمعرفة رغبتهم في الوحدة مع الأردن، وتبيَّن من خلال النتائج أن نسبة المؤيدين للوحدة (40%) (البرغوثي، 2008).
ومن حين إلى آخر كانت تُصدر القيادة الموحدة بيانات تتضمن توجيهات وإرشادات لأتباعها، وفي (11–4–1988م)، أصدرت بيانها العاشر الذي دعت فيه الشعب إلى تكثيف الضغط الشعبيّ ضدَّ الاحتلال والمستوطنين، وضدَّ عملاء النظام الأردني وموظفيه، ودعا البيان أيضاً ممثلي الضفة الغربية في البرلمان الأردني إلى الاستقالة والتحالف مع الشعب، وإلا فلن يكون لهم مكان في الضفة الغربية. ووصف الملك الحسين البيان بأنه مؤشر كريه على نكران الجميل، وأنَّ الشراكة مع الفلسطينيّين في الأراضي المحتلة قد انهارت، وبدأ يفكر جدياً بالانفصال عن الضفة الغربية (شلايم، 2011) .
أكّد أبو عودة" أنّ الملك حسين جاء إلى الديوان، وجلس في مكتب رئيس الديوان مروان القاسم[9]، الذي كان غائباً في ذلك اليوم، وفي العادة حين يغيب رئيس الديوان أحلّ محله في عرض البريد المرفوع لجلالته، وكان وجه سيدنا مكفهراً، وشرع في التدخين، وعندما شعرت بغضبه بادرت بالحديث: خير يا سيدنا!" فقال: "ألم تقرأ البيان الذي أصدرته قيادة الانتفاضة اليوم؟" فأجبت: نعم، قرأته. فقال:" كيف لا أغضب وأنا أشعر بالجحود في مضمونه – وحينها قالها بصوت متألِّم ومرتفع –". فقلت "يا سيدي أنا لا أفسِّر البيان نكراناً للجميل". ردَّ الملك: وكيف تفسِّرها؟ قلت: "يا سيدي كم من مرة قرأنا في الصحف الأجنبية كيف يصفون الفلسطينيّين تحت الاحتلال بالشعب الوديع، وأنّ الانتفاضة حينما بدأت مع نهاية عام 1987م)، لم نتوقع لها الاستمرار؛ بل توقّعنا أنْ تنتصر إسرائيل بسرعة، ولكنها قويت واشتدَّت مع ازدياد عدد شهدائها وجرحاها ومعتقليها، وأصبح الفلسطينيون في الداخل يشعرون لأول مرة منذ عام (1967م)، أنهم قادرون على مواجهة الاحتلال الاسرائيلي وآلته العسكرية القوية، وأنهم لا يقبلون الولاء والتبعية لأحد في الخارج، لقد أرادوا أن يسمعوا الدنيا أنهم شعب تحت الاحتلال ويعاني من قهر وظلم. لكنهم الآن في أقصى درجات قوتهم ويرغبون في إثبات وتأكيد استقلالهم عن كلِّ القوى والجهات الفلسطينية والعربية خارج فلسطين. إنَّني يا سيدي أرى أنْ ندعهم يسيرون في هذا الاتجاه، فقد يوصلهم إلى التحرُّر" (أبو عودة، 2019، مقابلة شخصية).
ويكمل أبو عودة: وقلت:" سيدي أودُّ أنْ أسال: في مقابلاتك مع المسؤولين الإسرائيليين هل شعرت في حالة عقد سلام معها أنّها ستعيد لنا القدس؟ قال سيدنا: لا. قلت: وهل إسرائيل مستعدة لإعادة الضفة المحتلة كاملة؟ فأجاب: لا. قال أبو عودة: هل يمكن لسيِّدنا أنْ يقبل بحلٍّ دون القدس؟ أجاب: أعوذ بالله. قلت: صوِّبني يا جلالة الملك إنْ كنتُ مُخطئاً، إنني في معظم اللقاءات التي كانت مع شخصيات غربية وأكون فيها بجانبك، وفهمي من كلامهم معك أنهم يراهنون عليك لتقيم سلاماً مع إسرائيل؛ فهل هذا صحيح؟ أجاب جلالته: نعم صحيح. قلت: يا سيدي إنك لا تقبل سلاماً بهذه الشروط، وإسرائيل تملك الوقت والزمن لتبني مستوطنات، وبذلك يفهم أننا لا نريد أنْ نساعد الفلسطينيين. لماذا لا ندع المنظمة هي من تقدم تنازلات وتقوم بعملية السلام؟

فأجاب: كيف؟ قلت: يجب أنْ نعيد النظر في مستقبل الضفة الغربية، وكان سيدنا يدخّن، ومع انتهاء حديثي، أطفأ سيجارته، ونهض تاركاً الديوان" (أبو عودة، 2019، مقابلة شخصية).

وبعد أسبوعين، دعا الملك الحسين المقرَّبين إليه على الغداء في بيته، وحضر اللقاء برئاسة رئيس الوزراء زيد الرفاعي[10]، وسيادة المشير الركن الشريف زيد بن شاكر، ومروان القاسم، والفريق طارق علاء الدين، وأبو عودة. وبشكل غير متوقع التفت الملك إلى أبو عودة قائلاً: أبلغ الإخوان ما قلته لي مؤخراً، فعرض أبو عودة على الحاضرين النقاط الجدلية التي أثارها أمام الملك، وعندما أنتهى أبو عودة من حديثه طلب الملك الحسين إلى بقية الحاضرين إبداء الرَأي، فكان الرفاعي أول المحبِّيين، وأعرب عن اعتقاده بأنَّ فكَّ الارتباط مع الضفة الغربية فكرة لامعة، ووافقه الآخرون (شلايم، 2011).

ومع اشتداد حدة الانتفاضة واتساع رقعتها عام (1988م)، وتبنّي منظمة التحرير الفلسطينية لها وارتباطها بها، تأكد للأردن بأنَّ المشاركة مع المنظمة في ظلِّ الواقع الجديد غير ممكنة عملياً، وفي ظلِّ النزعة الفلسطينية المعبَّر عنها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية لإبراز الهوية الفلسطينية، وتمثيل الشعب الفلسطيني (أبو ركبة، 2017)؛ لذلك اتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات سبقت قرار فكِّ الارتباط، وعكست توجُّه العرب إلى مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله البطوليّ لتحقيق أهدافه الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، منها (جريدة الرأي،ع 6589، تموز، 1988، عمان):

1. إلغاء خطَّة التنمية الأردنية بتاريخ (28–7–1988م)، للأرض المحتلة التي وضعت في حزيران (1986م)، وقدِّرت تكاليفها بحوالي (1,3) مليار دولار، وحلّ سائر لجان التنمية والعطاءات والمشتريات العاملة في تلك الخطة.
2. حُلَّ مجلس النواب الأردنيّ بتاريخ (30–7–1988م)، الذي يضمُّ (60) عضواً، نصفهم من الضفة الغربية (جريدة القبس،ع5825،تمو1988). وجاء حلُّ المجلس بقصد إضفاء الشرعية على قرار فكِّ الارتباط؛ لأنَّ الملك اتخذ القرار في اليوم التالي بعد أنْ أصبح مجلس الأمَّة منحلاً؛ لأنَّ الدستور ينصُّ على أنّ جلسات مجلس الأعيان تتوقف بعد أنْ يتمَّ حلُّ مجلس النواب (الموسى، 1969).

وعندما استقرَّ الرأي السياسيّ الأردنيّ الرسميّ على قرار فكِّ الارتباط القانونيّ والإداريّ مع الضفّة الغربيّة، حمل رئيس الوزراء زيد الرفاعي مشروعَ قرارٍ بهذا الخصوص وعرضه على مجلس الوزراء مبيِّناً الأسباب الموجبة له، وأكّد الرفاعي أنّ القرار يجب أنْ يُتّخذ بالإجماع، لأنَّه قرار سياسيٌّ مِفصليّ، وداعياً من يعارضه إلى تقديم استقالته من الحكومة، والملك حسين سيتفهم ذلك. ولم يعارض أحدٌ القرار، مع أنّ عدداً من الوزراء أبدوا حزنهم العميق لفسخ هذه الوحدة التي لم يكن لها مثيل في التاريخ العربي المعاصر(الطراونة، 2019).

وتشير المصادر أنّ الإجراءات التي قامت بها الحكومة الأردنية، تهدف إلى إزالة الحساسيات بين الأردن والمنظمة، وإزالة الشكوك عن الموقف الأردنيّ تجاه القضية الفلسطينية، ولتمكين منظمة التحرير من القيام بمسؤولياتها كاملة، ووضع حدٍّ لإساءة تفسير كلِّ جُهد يقوم به الأردن لدعم صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال، ووصفه بأنه تصرف مشوَّه يهدف إلى التقاسم الوظيفي واحتواء المنظمة والالتفاف عليها، ووقف انتقاد التمثيل السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية من خلال مجلس النواب، وأكّدت المنظمة في الجزائر مطالبتها بدولة مستقلة، وهذا يعني انفصال الأراضي المحتلة عن الأردن، وتحمُّل المنظمة المسؤوليات هناك (دائرة شؤون فلسطين، وثيقة رقم 9578/11/12/5، تموز 1988).

- **ثانياً: قرار فكِّ الارتباط (الأسباب والتداعيات).**

وهكذا أصبح التحرُّك نحو فكِّ الارتباط لا رجعة عنه، وفي (31–7–1988م)، أعلن الملك الحسين رسمياً على الشعب في خطابٍ متلفَز، وممَّا جاء فيه: "..... وأنْ أخاطب فيكم العقل والقلب معاً، وقد باشرنا بعد الاتِّكال على الله وعلى ضوْء دراسة عميقة مستفيضة باتِّخاذ سلسلةٍ من الإجراءاتِ لدعم التوجه الوطني الفلسطيني، وإبراز الهُوية الفلسطينية، متوخّين منها مصلحة القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني، ويأتي هذا القرار كما تعلمون بعد ثمانية وثلاثين عاماً من وحدة الضفتين وبعد أربعة عشر عاماً من قرار قمَّة الرباط، وبعد ستة أعوام من قرار قمَّة فاس التي أجمعت على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، وقطاع غزة المحتلَيْن كأساس من التسوية السلمية ونتيجة لها، ويقيننا أنّ قرارنا باتِّخاذ هذه الإجراءات لا يفاجئكم؛ فالكثيرون منكم ترقَّبوه، وطالبوا فيه قبْل اتِّخاذه" (انظر: خطاب الملك حسين، 2013).

ويمكن توضيح الأسباب والقناعات التي أدّت إلى قرار فكّ الارتباط مع الضفة الغربية فيما يأتي:

1. استجابة لمؤتمر القمّة العربية في الرباط عام (1974م)، الذي أجمعت فيه الدول العربية، ومن بينهم الأردن على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني (الموسى،1998).
2. استجابة لرغبة وضغط منظمة التحرير الفلسطينية لتقوم بإدارة شؤون الشعب الفلسطيني، وذكر الملك حسين في الخطاب" أنّ الأردن ظلّ يعتقد أنه لا يشكل عقبة في وجه تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن تبين في الفترة الأخيرة أنّ هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل"(الخطاب السامي للملك الحسين، 2013).
3. تسهيل مهام المنظمة في تحقيق قيام دولة فلسطينية من خلال فكّ العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية (الموسى، 1998).
4. رغبة الحكومة الأردنية إلى أردنة الأردن، وذلك من خلال إخراج الفلسطينيين من مواقع السلطة والإدارة خصوصاً بعد أحداث أيلول عام (1970م) (الخلايلة، 1988).
5. خشيَ الأردن من امتداد الانتفاضة الفلسطينية إلى الضفة الشرقية، وقد بدأت مظاهر هذا التوجه في المخيمات الفلسطينية، والمؤسّسات التعليمية، وتطلّع قادة الانتفاضة إلى أنّ الحلّ لا يمكن في استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ولا يمكن في الالتحاق بالأردن، ولكنّه يمكن في الاستقلال (النمس، 1999).
6. اتّهام الأردن بالتقاسم الوظيفيّ مع إسرائيل في الضفة الغربية، وسعيها للحلول محلّ المنظَّمة في المساعي الدبلوماسية لحلّ النزاع العربي الإسرائيليّ (محافظة، 2001).
7. الضغوط الأمريكية على الأردن للحلول محلّ المنظمة في المفاوضات المقترحة لحلّ النزاع العربي الإسرائيلي، والضغط الاقتصادي على الأردن من أجل الاستجابة لمطالب أمريكية (محافظة، 2001).
8. منذ عام (1967م)، والملك حسين يحاول في كلّ عام مع الولايات المتحدة، بأنْ تنفّذ الوعد الذي قطعته على نفسها المتمثل بقرار (242)، فشعر أنّ الولايات المتحدة غير قادرة على تنفيذه، أو أنّها تدعم الدولة اليهودية، وتعطيها فرصة النهوض بالسكان والاقتصاد (محافظة، 2001).

- **ثالثاً: نتائج قرار فك الارتباط بيْن الضفتيْن**

- نتائج القرار على المستوى الأردني:

أدّى قرار فكّ الارتباط إلى بروز نتائج عديدة على الجانب الأردني، ومن تلك النتائج: توجُّه الحكومة الأردنية بإلغاء تعليمات الإدارة العرفية لشؤون الأراضي المحتلة، التي صدرت في أعقاب عام (1967م)، المتعلقة بتنظيم القضايا والشؤون الإدارية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية في الأراضي العربية المحتلة، كما قامت الحكومة بإلغاء اللجنة الوزارية العليا التي تتولى رعاية هذه الشؤون التي يرأسها رئيس الوزراء الأردني (جريدة الدستور،ع 7527، آب1988). وبناءً على ذلك التوجه قرَّر مجلس الوزراء الأردني بتاريخ (4-8-1988م)، إلغاء تعليمات الإدارة العرفية لشؤون الأراضي المحتلة لسنة (1988م)، ويعمل بها من تاريخ (6-8-1988م) (الجريدة الرسمية، ع 3565، آب 1988).

كما أقرّ مجلس الوزراء مشروع نظام معدّل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الخارجية، الذي يتضمن إحداث دائرة الشؤون الفلسطينيّة، وترتبط هي ومديرها بالوزير مباشرة، وتحدّد مهامها وصلاحياتها بتعليمات وقرارات يصدرها مجلس الوزراء (الجريدة الرسمية، ع 3565، آب 1988، عمان).

وبالفعل، أصدر مجلس الوزراء بتاريخ (17-9-1988م)، (تعليمات مهام وصلاحيات دائرة شؤون فلسطين لسنة (1988م) (دائرة شؤون فلسطين، وثيقة رقم5332/7/2، أيلول ،1988،عمان) وعلى النحو الآتي (دائرة شؤون فلسطين، وثيقة رقم 8494، أيلول 1988، عمان):

أ. رصد الأمور المتعلقة بالشؤون الفلسطينية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها، ودراستها وتحليلها.
ب. متابعة الشؤون الفلسطينية عربياً وإسلامياً ودولياً.
ت. المشاركة في أعمال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة في مجال دعم صمود أبناء الأراضي الفلسطينية المحتلة.
ث. تنظيم الاتصالات التي تتطلبها أعمال وكالة الغوث الدولية، وتنسيقها مع الوزارات والدوائر الحكومية.

أكّد وزير الأوقاف والشؤون المقدسّات الإسلامية، عبد العزيز الخياط، أنّ الموظفين في الضفة الغربية المحتلة جميعهم، وبمختلف فئاتهم باقون على وضعهم القديم الذي يستثنيهم من القرار الخاص بالموظفين في الضفة الغربية بعد فكّ الارتباط القانوني والإداري، وأشار في تصريحات صحفية إلى أنّه لن تُتَّخذ أيّة إجراءات تجاهم، هذا، وقد بلغ عدد موظفي الأوقاف في الضفة الغربية من الذين يستحقون التقاعد (11) موظفاً فقط، وأنّ عدد الموظفين المصنفين الذين لم يبلغوا سن التقاعد لا يتجاوز (8) موظفين فقط، وأضاف أنّ موظفي الأوقاف في الضفة الغربية جميعهم بلغ عددهم (1500) موظف غير مصنفين، وكانوا إمّا مؤقّتين أو بعقود أو بالمياومة، وأنّ من بينهم (1290) موظفاً من الوعاظ والأئمة والمؤذنين، وطمأن الخياط هؤلاء الموظفين جميعاً أنهم باقون في وظائفهم كما كانوا قبل فكّ الارتباط. وصرّح قاضي القضاة محمد محيلان، بأنّ دائرة قاضي القضاة" لا تزال تشرف إشرافاً كليّاً على المحاكم الشرعية في الضفة الغربية، وتقوم بإجراء التنقلات والترفيعات بين القضاة في الضفة الغربية مساواة مع القضاة في المملكة الأردنية، وأنها تصرف للقضاة والموظفين جميعهم الرواتب والعلاوات أسوة بإخوانهم العاملين في المحاكم الشرعية في المملكة الأردنية" (جريدة الدستور،ع 7567،أيلول 1988).

ولكن تلك الإجراءات والتنظيمات لم تُنْهِ الجدلَ والأسئلة المستمرة حول مصير الرعاية الأردنية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية، وهذا ما أشار إليه الملك الحسين بتاريخ (27-9-1994م)، وقال يومها حين التقى برئيس الوزراء عبد السلام المجالي، في دار رئاسة الوزراء: "لقد ظهر في الآونة الأخيرة جملة من التصريحات والمواقف والقرارات حول أوضاع الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية، كما وكثرت الاتصالات، ومحاولات الضغط على موظفي الأوقاف الأردنية هناك ومضايقتهم، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه المملكة الأردنية الهاشمية أداء دورها التاريخي الذي لم ينقطع في رعاية المقدسات، ودعم صمود الأهل". (جريدة الدستور،ع 9734، أيلول 1994).

وتشير بعض المصادر أنّ قرار فكّ الارتباط مع الضفة الغربية أدّى إلى انخفاض الدينار الأردني بنسبة (10%)، مقارنة مع الشيكل في الأراضي المحتلة؛ فالدينار الذي كان يُصرف ب (4,7) شيكل، قبل الإجراءات الأردنية، أصبح يصرف ب(4,1) شيكل، وكان انخفاض الدينار الأردني أكثر بروزاً بالنسبة للعملات الأجنبية، وخصوصاً بالنسبة إلى الدينار العراقي الذي شهد ارتفاعاً كبيراً منذ وقت إطلاق النار في الخليج، وحسب رجال الأعمال الفلسطينيّين فإن هذا الانخفاض في الدينار الأردني يفسَّر بعدم الوضوح والشك في ما يتعلق بمستقبل العلاقات بين الأرض المحتلة والأردن، بعد قرار فكّ الارتباط، وتشير صحيفة الفجر؛ أنّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سحبوا بقيمة (50) مليون دينار من ودائعهم في المصارف الأردنية خلال الأسابيع الأخيرة، مما أسهم في انخفاض سعر الدينار الأردني (جريدة الدستور، ع 9735،أيلول 1994).

وبقيت الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الأردن، وبلغت ذروتها في شهر تشرين الأول عام (1988م)؛ حيث تمَّ تعويم الدينار الأردني، ثمَّ انخفاضه بنسبة (30%) تقريباً، وبالرغم من هذا الانخفاض الكبير، فقد بقيت أرقام الموازنة العامة على حالها، أي عند مستواها الاسمي التي كانت عليه في السنة السابقة عام (1987م)، وهذا يعني تخفيضاً فعلياً بقيمة القوة الشرائية. أمّا أسباب الأزمة، فقد عزاها وزير المالية حنا عودة؛ إلى وجود اختلالات جوهرية واجهها الاقتصاد الأردني، تتمثّل في عجز القطاع الإنتاجي السلعي، وعجز ميزان المدفوعات الأردني، والعجز الكبير في الموازنة، ووجود بطالة في سوق العمل (مدهون، 1989).

أمّا الجانب الثاني، المتعلق بالتبادل التجاري بين مناطق الأرض العربية المحتلة والأردن، فقد قدر الانخفاض في صادرات المناطق المحتلة إلى الأردن عبر الجسور بعد قرار فكّ الارتباط، بحوالي (60%)، وزاد من ضغط الأزمة وتصاعدها الضرائب الباهظة التي فرضتها سلطات الاحتلال على المنتجين المحليين في الضفة والقطاع، التي جرت جبايتها عن طريق القوة (مدهون، 1989).

أمّا فيما يتعلق بالحدود بين الأردن وفلسطين، فقد شاعَ إعلان خرائط جغرافيا لقطاع غزة والضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام (1967م) باسم فلسطين، وتعود المملكة الأردنية الهاشمية إلى حدود عام (1946م) (جريدة الفجر، ع 4893، آب، 1988). لكن سرعان ما نفى رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي تلك الأخبار غير الصحيحة، وقال:" إنّ الأردن لم يقرِّر شيئاً من هذا النوع".

- **نتائج القرار على المستوى الفلسطيني:**

تماشياً مع قرار فكّ الارتباط الأردني مع الضفة الغربية المحتلة الذي جاء تلبية لرغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ قرر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها في (4-8-1998م)، برئاسة رئيس الوزراء زيد الرفاعي ما يأتي (جريدة الرأي،ع 6596، آب 1988):

1. إحالة جميع الموظفين الأردنيين العاملين في الدوائر والمؤسّسات الرسمية الأردنية في الضفة الغربية على التقاعد اعتباراً من (16-8-1988م)، وستحافظ الحكومة الأردنية على كامل الحقوق التقاعدية لهؤلاء الموظفين.
2. إحالة الموظفين المصنفين الذين تقل مدة خدمتهم عن عشرين عاماً، وتزيد عن خمسة عشر عاماً على الاستيداع لفترة كافية لإحالتهم على التقاعد حالما يكملون عشرين سنة خدمة، وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية، وذلك اعتباراً من (16-8-1988م).
3. يستثنى من هذا القرار الموظفون والمستخدمون في الأوقاف ودائرة قاضي القضاة، وذلك لما تجسده هاتان المؤسّستان من وجود حضاري إسلامي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولما تؤديانه من مسؤولية تاريخية إسلامية في المحافظة على سائر الأماكن الإسلامية الواقعة تحت الاحتلال، وفي متابعة الإشراف على مشاريع إعمار قبّة الصخرة المشرفة، والمسجد الأقصى المبارك وحمايتها.

انتقد ياسر عرفات المهلة التي أعطيت للموظفين لإنهاء أوضاعهم في آب (1988م) وقال:" إنّ من حقي أن أسأل السلطة في الأردن على أيّة قاعدة كنتم تتعاملون مع الفلسطينيين طوال الوحدة، وهل تتعاملون معهم كشركاء أم كأُجراء ؟ لأنَّ المهلة (12) يوماً لم تعطَ حتى في عقود الشركات، وعندما تريد شركة أن تستغني عن موظف تعطيه شهراً كإنذار" (منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق شؤون فلسطين،1988).

وتماشياً مع قرار فكّ الارتباط مع الضفة الغربية أصدر رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي التعليمات الآتية، بحيث تطبق من تاريخ (20-8-1988م) وهي(جريدة الرأي،ع6612،آب 1988،ص1):

1. يبقى العمل سارياً ببطاقات الجسور الخضراء أو الصفراء على ألا تتجاوز الزيارة لحامل البطاقة الخضراء شهراً واحداً، ويستثنى من ذلك الطلبة والأشخاص العاملون في الخارج، والمرضى القادمون للعلاج في مستشفيات المملكة.
2. الاستمرار بالسماح باستيراد المنتوجات الزراعية من الضفة الغربية، وقطاع غزة في ضوْء الحاجة، وتكون المنظمة التعاونية، هي الجهة المعتمدة لإصدار شهادات للمنتوجات الزراعية المسموح بإدخالها إلى المملكة من الضفة الغربية، وتكون الهيئة الخيرية في قطاع غزة، هي الجهة المعتمدة لإصدار شهادات المنشأ للمنتوجات الزراعية المسموح بها من القطاع.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي، فقد صرح ناصر الدين الأسد وزير التعليم العالي بتاريخ (23-8-1988م)، أنّ أبناء الضفة الغربية الذين تقدّموا بطلبات للالتحاق بالجامعات الأردنية سيعاملون؛" معاملة أبناء الدول العربية الأخرى، وذلك على ضوْء الإجراءات الأخيرة بقرار فكّ الارتباط بين عمّان والضفة الغربية"، وأشار أنه "سيتم زيادة نسبة مقاعد أبناء الدول العربية الأخرى في الجامعات الأردنية وهي (5%) لاستيعاب الزيادة في عدد الطلاب بعد أنْ أصبح أبناء الضفة يعاملون مثل أبناء الدول العربية الأخرى"، علماً أنّ الجامعات الأردنية كانت تخصّص لأبناء الضفة الغربية من قبل ما نسبته (10%) في مقاعد الكليات التي لها نظير في جامعات الضفة، وما نسبته (20%) في الكليات التي لا نظير لها هناك(جريدة الفجر،ع 4829، آب1988).

وبناء على قرار فكّ الارتباط الإداري والقانوني أعلن استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، في أثناء الدورة الطارئة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بتاريخ (14-11-1988م)، وكان نصُّ الإعلان كما يأتي: " استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة، دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسّدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام (1947م)، فإن المجلس الوطني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربيّ الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف ... "(الموسى، 1969،).

رحبت الأردن بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وصرح رئيس الوزراء زيد الرفاعي في (15-11-1988م)، بأنّ الأردن يعلن تأييده لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وأضاف الرفاعي أنّ الحكومة الأردنية بتوجيه من الملك حسين ستستمر في بذل ما في وسعها لدعم منظمة التحرير الفلسطينية في جهودها الرامية إلى تأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقّه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه(جريدة الدستور،ع7630،آب،1988). وفي (7-1-1989م)، قررت الحكومة الأردنية اعتبار مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمّان سفارة لدولة فلسطين (الخلايلة، 1988).

النتائج:

يلاحظ مما سبق أنّ قرار فكّ الارتباط لم يكن وليد الساعة؛ بل جاءَ بعد التحول في العلاقات بين الضفة الشرقية والضفة الغربية في عام (1964م) عندما رفض الملك الحسين إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ويظهر أنّه استطاع العدول عن رفضة فيما بعد بسبب إصرار بعض الدول العربية على إنشاء المنظمة، وطمأنته بأنّ المنظمة لن تنافس الأردن على تمثيل الشعب الفلسطيني.

ويظهر أنّ منظمة التحرير الفلسطينية برزت أكثر في ميدان السياسة لتصبح أكثر حرية بعد مؤتمر القمة العربية في الرباط عام (1974م)؛ إذ أصبحت المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهو ما دفع المنظمة بالشعور بالحرية من الوصاية العربية عليها، ونلاحظ أنّ الأردن وافق مظطراً على هذا القرار لمسايرة الإجماع العربي.

وأسهم انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام(1987م) في إعادة التفكير بمستقبل الضفة الغربية، وشكّلت رادفاً أساسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية لإجبار الأردن على اتخاذ قرار فك الارتباط كوْن الانتفاضة مثلت الرغبة الفلسطينية في الانفصال عن الأردن، وإقامة دولتهم المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

يبدو أنّ الملك الحسين اتّخذ قرار فكّ الارتباط لعدة أسباب، منها:

- احترام رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الانفصال عن الأردن ليتسنى قيام دولة فلسطينية مستقلة.
- اتّهام الأردن بالتقاسم الوظيفي مع إسرائيل في الضفة الغربية، وسعيها للحلول محل المنظمة في المساعي الدبلوماسية لحل النزاع العربي الإسرائيلي.
- استجابة للضغوط العربية.

نستنتج أنّ التحرك نحو قرار فكّ الارتباط بعد الانتفاضة الأولى أصبح لا رجعه عنه، وفي تموز (1988م) أعلن الملك الحسين رسمياً للشعب في خطاب متلفز بعد ما استقرّ الرأي السياسي الأردني الرسمي على قرار الانفصال.

يبدو أنّ قرار فكّ الارتباط أدّى إلى ظهور مشكلات اجتماعية وإدارية وقاونونية بإلغاء حقوق المواطنين لمن شملهم القرار.

ويظهر أنّ الانفصال الاردني عن الضفة الغربية عزز هوية الدولة الفلسطينية ككيان مستقل وسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، كما رحب الأردن بها.

التوصيات

ينبغي أن نعلم أنّ قرار فكّ الارتباط جاء برغبة من ممثلي فلسطين والرؤساء العرب لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بالرّغم من تمسك الأردن بعدم التخلّي عن الضفة الغربية، لكن هذا المسعى لم يصمد إلى أن وصلت في نهاية المطاف إلى ضرورة تحديد الأفق، بإعادة النظر في مستقبل الضفة الغربية، وذلك بعد ما دقت أجراس الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م.

الهوامش

1. بحث مستلّ من رسالة ماجستير بعنوان "قرار فك الارتباط عام 1988: السياق التاريخي والنتائج المترتبة عليه" بإشراف الإستاذ الدكتور مهند مبيضين، الجامعة الأردنية، عمان.
2. هي الحرب العربية ضدّ الميلشيات الصهيونية المسلحة في فلسطين، كانت نتيجتها هزيمة العرب ونجاح الميلشيات الصهيونية؛ للمزيد أنظر (العارف، 1955).
3. هي منظمة عربية تأسّست عام (1945) بهدف توثيق الصلات بين الدول العربية وتحقيق التعاون بينهم في الشؤون الاقتصادية والتجارية والاتصالات والعلاقات الثقافية، وتألفت من حكومات كل من: مصر، والعراق، والسعودية، وسوريا، ولبنان والأردن(الموسى،1959).

4. أحمد حلمي (1882–1963م) شاركز بتأسيس البنك العربي في فلسطين عام (1931م)، شغل منصب حاكم القدس عام (1948م)(الكيالي، 1990).
5. أمين الحسيني (1895–1974م)، شغل منصب مفتي القدس بعدما تُوُفّيَ أخوه عام (1921م)، وفي عام (1922م)، انتخب ليشغل رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى لإدارة شؤون الأوقاف والمحاكم الشرعية الإسلامية في القدس(أبو عودة، 2017)
6. محمد علي الجعبري (1900–1980 م) رئيس مؤتمر أريحا الذي عقد في عمان (1948م)، وشغل منصب رئيس بلدية الخليل عام (1948 و 1976م)، وبعد ذلك اعتزل النشاط السياسي إلى أنّ توفى(الكيالي، 1990)
7. أحمد الشقيري (1907–1980م)، مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية، وأول رئيس لها عام (1964م)، شارك في الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي(1936–1939م)، وعمل أميناً عاماً للجامعة العربية عام (1951م)، (الكيالي، 1990).
8. عدنان أبو عودة (1933) شغل منصب وزير الثقافة والإعلام والسياحة والآثار والبلاط على فترات بين عامي (1970و1988م)، وعين عضواً في مجلس الأعيان بين عامي (1974–1982م)، ثم مستشاراً للملك حسين بين عامي (1988–1991م)، ورئيساً للديوان الملكي بين عامي (1991–1992م)، (أبو عودة، 2017).
9. مروان القاسم (1938)، سياسي أردني، شغل منصب وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء عام (1976م)، ووزير التموين بين عامي (1976–1979م)، ووزير الدولة للشؤون الخارجية بين عامي (1979–1980م)، ووزير الخارجية بين عامي (1980–1984م)، وعضو مجلس الأعيان عام (1989م)، (أبو عودة، 2017،).
10. زيد الرفاعي (1936)، سياسي أردني، عمل في الديوان الملكي الهاشمي عام (1964م)، حيث شغل منصب رئيس التشريفات، ورئيس وزراء الأردن لمرتين: بين عامي (1973–1976م)، وبين عامي (1985–1989م)، ثمّ شغل منصب رئيس مجلس الأعيان بين عامي (1997–2009م)، (موقع رئاسة الوزراء، السيرة الذاتية).

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أوّلاً: قائمة المصادر

- أبو عودة، مقابلة شخصية في قسم التاريخ الجامعة الأردنية، بتاريخ 24–12–2019.
- دائرة شؤون فلسطين.(1988). وثيقة صادرة باسم رئاسة الوزراء رقم 5332/7/2، قرار مجلس الوزراء المتضمن تعليمات ومهام دائرة شؤون فلسطين،عمان.
- دائرة شؤون فلسطين.(1988). وثيقة صادرة باسم رئاسة الوزراء رقم 28494، تعليمات مهام وصلاحيات دائرة الشؤون الفلسطينية، عمان.
- الوثائق الهاشمية.(1998). أوراق الملك عبدالله بن الحسين، وحدة الضفتين (1947–1950)، باللغة العربية، مجلد11، جامعة آل البيت.
- وثيقة صادرة باسم مجلس الوزراء.(1988). رقم 9578/11/12/5، قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بموقف الأردن من مستقبل الضفة الغربية، باللغة العربية، دائرة شؤون فلسطين، عمان.
- وثيقة صادرة باسم دائرة الأحوال المدنية والجوازات.(1988). رقم 14212/1/1، الجوازات المؤقتة لمدة سنتين لأبناء الضفة الغربية، عمان.

ثانياً: قائمة المراجع

- الخلايلة، أ.(1988). الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية،(باللغة العربية)، المطابع العسكرية، عمان.
- الخطاب السامي للملك حسين بن طلال 1988–1991. ،(باللغة العربية)، (د.ت). مجلد10، الديوان الملكي الهاشمي، الصايل للنشر والتوزع، عمان.
- الشقيري، أ.(1971). من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء،(باللغة العربية)، دارالعودة، بيروت.
- شلايم، أ.(2011). حياة الملك حسين في الحرب والسلام،(باللغة العربية)، ترجمة سليمان عوض، مركز الكتب الأردني، عمان.
- الشناق، ع.(2012). تاريخ الأردن وحضارته،(باللغة العربية)، وزارة الثقافة، ط2، عمان.
- الطراونة، فايز.(2019). في خدمة العهدين،(باللغة العربية)، الآن ناشرون وموزعون، عمان.
- ابن طلال، ا.(1978). مهنتي كملك،(باللغة العربية)، الناشر: فريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، عمان.

- العارف، عارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود (1947–1952)، (باللغة العربية)، (3 أجزاء)، المكتبة العصرية، بيروت، 1955.
- أبوعودة، ع.(2017). يوميات عدنان أبو عودة،(باللغة العربية)، إعداد معين طاهر، المركز العربي للبحوث والدراسات العربية، عمان.
- الكيالي، ع.(د.ت). الموسوعة السياسية،(باللغة العربية)، مجلد1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- محافظة، ع.(2001). الديمقراطية المقيدة 1989–1999،(باللغة العربية)، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت.
- (1998). أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث،(باللغة العربية)، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.
- محافظة، محمد، المملكة الأردنية الهاشمية بناؤها في عشرين عاماً (1946–1966) ،(باللغة العربية)، وزارة الثقافة، إربد، 2005.
- المدفعي، م.(1993). الأردن وحرب السلام،(باللغة العربية)، ترجمة رشيد أبو غيدا، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع، عمان.
- مهنا، محمد، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي (1945–1967) ،(باللغة العربية)، دار المعارف، مصر، 1979.
- الموسى، س.(1969). تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958–،(باللغة العربية)1995، مكتبة المحتسب، عمان.

الرسائل الجامعية

- البرغوثي، ع.(2008). قرار فك العلاقة القانونية والإدارية والمالية مع الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت.
- أبو ركبة، م.(2017).السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة.
- مقبل، ن.(2007). فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام 1988، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة.

الدوريات

- الجبوري، جميل، جامعة الدول العربية وتطور العلاقات الأردنية الفلسطينية (190–1984م)، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية،ع12، 1986.
- أبو ركبة، م.(2017). أزمة قرار تمثيل الشعب الفلسطيني في قمة مؤتمر الرباط 1974 وأثره على العلاقات الفلسطينية الأردنية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، ع41.
- سخنيني، عصام، ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن (1948–1950م)، مجلة شؤون فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية،ع 40 ،1970.
- الشرعة، إ.(2004). مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع1.
- مدهون، ر.(1989). بين أزمتي إسرائيل والأردن، مجلة شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، ع 192.
- منظمة التحرير الفلسطينية.(1988). وثائق شؤون فلسطين، مجلة شؤون فلسطين، ع 186.

ثالثاً: الصُّحُف

- جريدة الدستور. (1986، 1988، 1994). عمان.
- الجريدة الرسمية. (1988،1994).عمان.
- جريدة الرأي.(1988).عمان.
- جريدة الفجر.(1988).فلسطين.
- جريدة القبس.(1988).الكويت.

رابعاً: المواقع الالكترونيَّة

- موقع رئاسة الوزراء، السيرة الذاتية، pm.gov.jo.

References

- Aaron, M. (1989). Palestinians and The Intifada: One Year Later, in Current History.
- (1986). Jordan and The Arab-Israeli Conflict, The Hashemite Predicament, in “Orbis”.
- Abu Ouda, A personal interview in the History Department at the University of Jordan, conducted(in Arabic), 24-12-2019
- Abu Oudeh, A. (2017). Diaries of Adnan Abu Oudeh, (in Arabic), edited by Moein Taher, Arab Center for Arab Research and Studies, Amman.

- Al-Arif, Aarif. The Catastrophe of Jerusalem and the Lost Paradise (1947-1952), (in Arabic), (3 volumes), Modern Library, Beirut, 1955.
- Al-Kayali, A. (n.d.). Political Encyclopedia, (in Arabic), Volume 1, Arab Institute for Studies and Publications, Beirut.
- Al-Khalayleh, A. (1988). Jordanian Strategy and its Relation to the Palestinian Issue, (in Arabic), Military Press, Amman.
- Al-Madfai, M. (1993). Jordan and the War of Peace, (in Arabic), translated by Rashid Abu Ghaida, Brehomah Library for Publishing and Distribution, Amman.
- Al-Mousa, S. (1969). History of Jordan in the Twentieth Century 1958-, (in Arabic), 1995, Al-Mohtasib Library, Amman.
- Al-Shuqairi, A. (1971). From Summit to Defeat with Kings and Presidents, (in Arabic), Dar Al-Oudah, Beirut.
- Document issued on behalf of the Cabinet. (1988). Reference number 5/12/11/9578, Cabinet decisions regarding Jordan's stance on the future of the West Bank,(in Arabic), Palestinian Affairs Department, Amman.
- Document issued on behalf of the Civil Status and Passports Department. (1988). Reference number 1/1/14212, Temporary Passports for Two Years for the inhabitants of the West Bank,(in Arabic), Amman.
- Hashemite Documents. (1998). Papers of King Abdullah bin Hussein, The Unification of the West Bank (1947-1950), (in Arabic), Volume 11, Al al-Bayt University.
- Ibn Talal, A. (1978). My Profession as a King, (in Arabic), Publisher: Faridoun Sahib Jam, translated by Ghazi Ghazal, Amman.
- Mahafzah, A. (2001). Restricted Democracy 1989-1999, (in Arabic), Center for Arab Unity Studies, Beirut.
- Mahafzah, Mohammed. The Hashemite Kingdom of Jordan: Its Construction in Twenty Years (1946-1966), (in Arabic), Ministry of Culture, Irbid, 2005.
- Mahna, M. The Palestine Problem in the Face of World Public Opinion (1945-1967), (in Arabic), Dar Al-Maaref, Egypt, 1979.
- Palestinian Affairs Department. (1988). Document issued on behalf of the Prime Ministry with the reference number 2/7/5332, a Cabinet decision outlining instructions and tasks for the Palestinian Affairs Department (in Arabic), Amman.
- Palestinian Affairs Department. (1988). Document issued on behalf of the Prime Ministry with the reference number 28494, instructions, duties, and authorities of the Palestinian Affairs Department (in Arabic), Amman.

References List

- Royal Speeches of King Hussein bin Talal 1988-1991, (in Arabic), (n.d.). Volume 10, Hashemite Royal Court, Sayel for Publishing and Distribution, Amman.
- Shanaq, A. (2012). The History and Civilization of Jordan, (in Arabic), Ministry of Culture, 2nd ed., Amman.
- Shleim, A. (2011). The Life of King Hussein in War and Peace, (in Arabic), translated by Suleiman Awad, Jordan Book Center, Amman.
- Trawneh, Fayez. (2019). In the Service of the Two Reigns, (in Arabic), Now Publishers and Distributors, Amman.
- Abu Rukbah, M. (2017). Jordan's Foreign Policy Towards the Palestinian Issue, (in Arabic), an unpublished Master's thesis, Helwan University, Cairo.

Dissertations

- Al-Barghouthi, A. (2008). The Decision to Dissolve the Legal, Administrative, and Financial Relationship with the West Bank, (in Arabic), an unpublished Master's thesis, Birzeit University.
- Maqboul, N. (2007). Jordan's Dissociation from the West Bank in 1988, (in Arabic), an unpublished doctoral dissertation, Helwan University, Cairo.

Journals

- Abu Rukbah, M. (2017). "The Crisis of the Decision to Represent the Palestinian People at the Rabat Summit 1974 and Its Impact on Jordanian-Palestinian Relations, (in Arabic)," Al-Quds Open University Journal, Issue 41.
- Al-Dustour (1986, 1988, 1994), (in Arabic), Amman.
- Al-Dustour Newspaper.
- Al-Fajr Newspaper. (1988), (in Arabic), Palestine.
- Al-Jabouri, Jameel, "The Arab League and the Evolution of Jordanian-Palestinian Relations (190-1984 AD), (in Arabic)," Arab Studies and Research Journal, Institute of Arab Studies and Research, Issue 12, 1986.

- Al-Qabas Newspaper. (1988), (in Arabic), Palestine.
- Al-Rai Newspaper. (1988), (in Arabic), Amman.
- Al-Shar'ah, I. (2004). "The United Arab Kingdom Project in 1972, (in Arabic)," Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 1.
- Madoon, R. (1989). "Between the Israeli and Jordanian Crises, (in Arabic)," Palestinian Affairs Journal, Palestine Liberation Organization, Issue 192.
- Official Gazette. (1988, 1994), (in Arabic), Amman.
- Palestinian Liberation Organization. (1988). "Documents of Palestinian Affairs, (in Arabic)," Palestine Affairs Journal, Issue 186. Newspapers:
- Sukhni, Issam, "The Inclusion of Central Palestine into Eastern Jordan (1948-1950 AD), (in Arabic)," Palestine Affairs Journal, Palestine Liberation Organization, Issue 40, 1970.

Kuwait. Websites:

- Prime Ministry's website, Biography, (in Arabic), pm.gov.jo.
- Arab League Resolutions, Resolution number, (in Arabic), (65/D7/29/10/1974), http://www.moqatel.com/.